SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بعد مرور ستة أشهر على قرار محكمة العدل الدولية النظام السوري قتل ما لا يقـل عن 29 شخصاً بسبب التعذيب واعتقل ما لا يقل عن 534 مدنياً بينهم 8 أطفال و21 سيدة

على كافة الدول الأعضاء في المحكمة قطع كافة أشكال العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع النظام السوري

الخميس 23 أيار 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R240520

المحتوى:

أولاً: مراقبة مدى التزام النظام السوري بقرار محكمة العدل الدولية بشأن الطلب الذي قدمته كندا وهولندا..... 1

ثانياً: حصيلة الانتهاكات المرتبطة بمراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ 16/ تشرين الثاني/ 2023، وحتى 16/ أيار/ 2024..... 2

ثالثاً: تعيين قيادات عسكرية متورطة بارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بمناصب عليا في الأجهزة الأمنية..... 4

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات..... 7

أولاً: مراقبة مدى التزام النظام السوري بقرار محكمة العدل الدولية بشأن الطلب الذي قدمته كندا وهولندا

منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي قرارها[1] في 16/ تشرين الثاني/ 2023، بشأن طلب تحديد التدابير المؤقتة الذي قدمته كندا وهولندا في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة ضد النظام السوري، تقوم الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بمراقبة يومية دقيقة لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وعمليات الاعتقال/الاحتجاز التي تقوم بها قواته، إضافة إلى التشريعات المحلية ذات الصلة التي يصدرها أو يلغيها أو يعدلها أو التغييرات في المنظومة الأمنية التي تعتبر المتورط الأساسي في ارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين في سوريا، وبناء على ذلك نقوم بإصدار تقريرٍ دوري بهدف تقييم مدى التزام النظام السوري بقرار محكمة العدل الدولية، وتحليل البيانات والنتائج في حال عدم الالتزام

تستند عملية المراقبة إلى البيانات والمعلومات التي تمَّ جمعها وتوثيقها من قبل فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، استناداً إلى مصادر متعددة تشمل الشهود، والنشطاء المحليين، والضحايا، وذويهم. وذلك عبر اتباع المعايير والإجراءات المعتمدة في منهجية التوثيق لدينا. يتم التحقق من البيانات وتحديثها بشكل دوري لضمان دقتها وموثوقيتها. ونحتفظ بجميع المعلومات والأدلة ضمن أرشيف الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بحسب النمط الذي يتبع له كل انتهاك

يعتبر التقرير الحالي الثاني في سلسلة المراقبة الدورية التي نجريها، حيث أصدرنا التقرير الأول في 22/ شباط/ 2024، وذلك بعد مرور ثلاثة أشهر على صدور القرار، الذي استنتجنا فيه عدم قيام النظام السوري بأي إجراءات فعلية للامتثال بمتطلبات قرار محكمة العدل الدولية، وأكدنا فيه بحسب البيانات المسجلة أنَّه استمر في خرقه المتكرر لاتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها سوريا في عام 2004.

يقول فضل عبد الغني المدير التنفيذي للشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

> **أحد الأهداف الأساسية من المراقبة اليومية لالتزام النظام السوري بقرار محكمة العدل الدولية هو مساعدة فريق المحكمة في تقييم امتثال النظام السوري لقرارها، والذي نأمل أن يصدر قريباً، ومساعدة الادعاء في بناء الملف ضد النظام السوري الذي لم يكترث مطلقاً بتطبيق قرار محكمة العدل الدولية وفق ما تظهره عشرات الانتهاكات التي وثَّقناها منذ صدور القرار وحتى الآن**

1. نص قرار المحكمة على اتخاذ الإجراءات المؤقتة بما فيها أن تقوم الجمهورية العربية السورية، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، باتخاذ جميع التدابير لمنع أفعال التعذيب وغيرها من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة وضمان أنَّ مسؤوليها، فضلاً عن أي منظمات أو أفراد قد يكونون تحت سيطرتها أو توجيهها أو تأثيرها، لا يرتكبون أياً من أفعال التعذيب، أو أي أفعال مهينة، أو قاسية، أو لاإنسانية. وأن تتخذ الجمهورية العربية السورية تدابير فعّالة لمنع تدمير وضمان الحفاظ على أية دلائل متعلقة بادعاءات وقوع أفعال تندرج ضمن نطاق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة.

ثانياً: حصيلة الانتهاكات المرتبطة بمراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ 16/ تشرين الثاني/ 2023، وحتى 16/ أيار/ 2024:

خلال الفترة المشار إليها، تم توثيق انتهاكات جسيمة تمارس بشكل منهجي في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، بما في ذلك التعذيب والاعتداء الجسدي والنفسي على المعتقلين. كما تم رصد حالات اختفاء قسري واعتقال تعسفي دون محاكمة، وتسجيل المختفين كمتوفين في دوائر السجل المدني، وأخيراً تعيين متورطين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كرؤساء للأجهزة الأمنية، وفي مناصب عالية أخرى

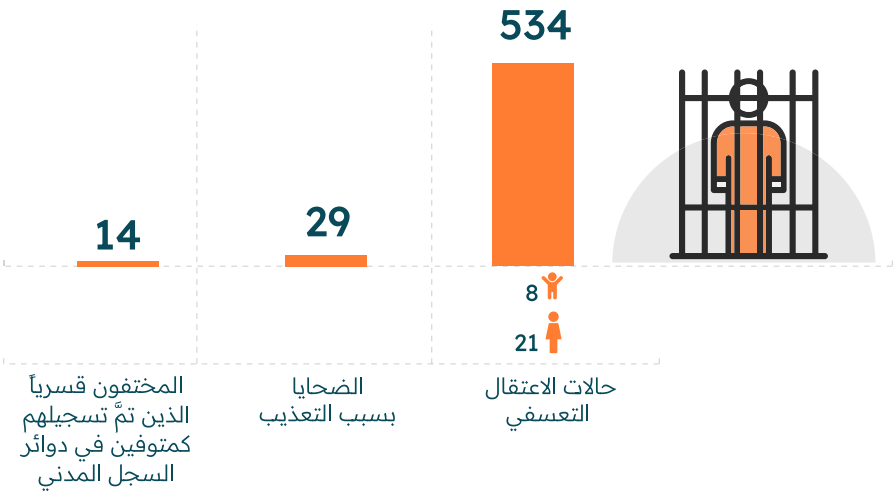

ألف: حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري:

منذ صدور قرار محكمة العدل الدولية في 16/ تشرين الثاني/ 2023، وحتى 16/ أيار/ 2024، وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **ما لا يقل عن 534 حالة اعتقال تعسفي بينهم 8 أطفال و21 سيدة تمَّ اعتقالهم داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، أفرج عن 63 حالة منهم، وتحول 471 منهم إلى حالة اختفاء قسري**

ويندرج ضمن انتهاك الاعتقال التعسفي كمٌّ كبير من الانتهاكات الأخرى، في مقدمتها الاختفاء القسري والتعذيب بمختلف أنماطه، والمحاكمات الاستثنائية بإجراءات موجزة وسرية، إذ يتحول معظم المعتقلين تعسفياً إلى مختفين قسرياً، وهذا شكل فظيع من أشكال التعذيب، ويُمارس بحقِّ المعتقلين تعسفياً أشكال متوحشة من التعذيب، والتي بلغت 72 أسلوباً للتعذيب الجسدي والنفسي والجنسي، مورست جميعها على نحوٍ مقصود وواسع في كافة مراكز الاحتجاز وطالت عمليات التعذيب كافة المعتقلين بمن فيهم النساء والأطفال والكهول والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة ولم تستثنِ أحداً. وهذه الظروف الوحشية يعاني منها بشكل يومي من لا يزالون في مراكز الاحتجاز منذ سنوات طويلة، وفي وصف يكاد ينطبق على جميع الناجين من مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام فلا يكاد يوجد معتقل لم يخضع لأحد أساليب التعذيب أثناء عملية احتجازه ولو استمرت لساعات قليلة

باء: الضحايا بسبب التعذيب:

سجلنا مقتل ما لا يقل عن **29 شخصاً** بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، منذ صدور قرار محكمة العدل الدولية في 16/ تشرين الثاني/ 2023، وحتى 16/ أيار/ 2024، سجلنا تسليم جثمان واحد فقط من الضحايا لذويه، بينما لم نسجل تسليم جثامين الضحايا الآخرين

نماذج لبعض حالات الموت بسبب التعذيب التي تم تسجيلها:

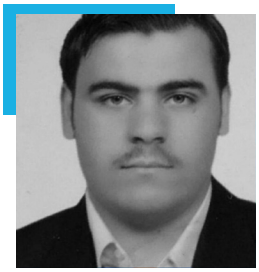

↑ محمد زياد دندش

محمد زياد دندش، يعمل ميكانيكي سيارات في المنطقة الصناعية في مدينة جسر الشغور في ريف محافظة إدلب الغربي، من أبناء مدينة جسر الشغور، من مواليد عام 1994، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري يوم الجمعة 11/ أيار/ 2012، عقب حدوث تفجير في المنطقة الصناعية في مدينة جسر الشغور، وتمكنت عائلته من زيارته في عام 2014 في سجن صيدنايا العسكري في محافظة ريف دمشق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الخميس 25/ نيسان/ 2024، عَلِمَ ذووه بوفاته داخل سجن صيدنايا العسكري في عام 2017، ولدينا معلومات تؤكد أنَّه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تُسلّم جثته لذويه

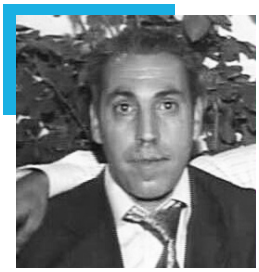

↑ بديع صالح عرفات

بديع صالح عرفات، يعمل في أعمال البناء، من أبناء مدينة معرة النعمان في ريف محافظة إدلب الجنوبي، من مواليد عام 1962، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري يوم الجمعة 30/ آب/ 2013 في محافظة اللاذقية، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الإثنين 29/ نيسان/ 2024، عِلِمَ ذووه أنَّه مُسجّل في دائرة السجل المدني في مدينة حماة على أنَّه قد تُوفي، ولدينا معلومات تؤكد أنَّه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، تؤكّد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تُسلّم جثته لذويه

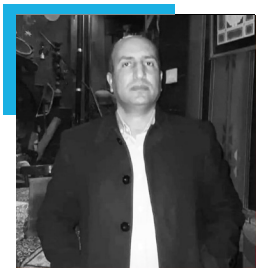

↑ ثامر حبيب الطلاع

ثامر حبيب الطلاع، محامي، من أبناء مدينة الحسكة، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في أواخر شهر نيسان/ 2024، وذلك أثناء عمله من أمام القصر العدلي في مدينة الحسكة، واقتادته إلى فرع الأمن الجنائي التابع لها في مدينة الحسكة

وبعد عدة أيام من احتجازه علمت عائلة المحامي "ثامر" بتردي حالته الصحية داخل فرع الأمن الجنائي، وطالبت عناصر فرع الأمن الجنائي بنقله إلى أحد المشافي في مدينة الحسكة لتلقي العلاج، لكن قوبلت جميع طلباتهم بالرفض، في يوم الأربعاء 8/ أيار/ 2024، تلقَّت عائلة الضحية "ثامر" بلاغاً من أحد عناصر قوات النظام السوري أعلمهم فيه بوفاة "ثامر" داخل فرع الأمن الجنائي في مدينة الحسكة، ثم سلمتهم جثمانه من مشفى شابو في مدينة الحسكة في ذات اليوم، ولدى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ "ثامر" كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل فرع الأمن الجنائي في مدينة الحسكة

تاء: استمرار تسجيل المختفين قسرياً كمتوفين في دوائر السجل المدني:

مع بداية عام 2024 تمكَّنت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من الحصول على بيانات وفيات جديدة لحالات لم يتم الكشف عنها سابقاً، مما يجعلنا نرجح عن قيام النظام السوري بإرسال مزيد من بيانات المختفين قسرياً في مراكز احتجازه إلى دوائر السجل المدني لتسجيلهم كمتوفيين، وقد سجلنا ما لا يقل عن 14 حالة، لمختفين تم تسجيلهم على أنَّهم متوفون في دوائر السجل المدني، وذلك منذ 16/ تشرين الثاني/ 2023، حتى 16/ أيار/ 2024، ونشير إلى أنَّ من بين الحالات التي تم تسجيلها عدداً من الضحايا الذين هم على صلة قربى فيما بينهم، وحالات لنشطاء سياسيين وطلاب جامعيين، وفي جميع الحالات لم يُذكَر سبب الوفاة، ولم يُسلّم النظام الجثث للأهالي، ولم يُعلن عن الوفاة وقت حدوثها

ثالثاً: تعيين قيادات عسكرية متورطة بارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بمناصب عليا في الأجهزة الأمنية

منذ مطلع عام 2024، بدأنا نلحظ قيام النظام السوري بإجراء تغييرات عديدة شملت قيادات الأجهزة الأمنية وتعديلات في مهام واختصاصات بعض الأفرع الأمنية. نعتقد أنَّ جميع هذه الخطوات تهدف بشكل أساسي إلى إعادة مركزية الأجهزة الأمنية تحت إشراف مكتب الأمن الوطني، وإحكام السيطرة عليها بالكامل وضبط صلاحياتها بما يسمح به مكتب الأمن الوطني المرتبط بشكل مباشر مع بشار الأسد، خاصة بعد تدخل كل من إيران وروسيا في عمل عدد منها

يروّج بشار الأسد إلى أنَّ هذه الخطوات هي إصلاحية، ولكنَّنا نعتقد أنَّها شكلية ولم ينتج عنها أي تغييرات في سلوك الأجهزة الأمنية في التعامل الوحشي مع المحتجزين. ما يؤكد أنَّ النظام السوري ماضٍ في سياسته الأمنية المتوحشة، والتي تقوم على إعادة تدوير للمتورطين في ارتكاب انتهاكات وتسليمهم من جديد مناصب في أجهزة بدلاً من محاسبتهم. هذا التعيين لا يُعد فقط مكافأة لهم على أفعالهم، بل يعزز أيضًا من مناخ الإفلات من العقاب. فهؤلاء المتورطون بهذه الانتهاكات سيستمرون في ممارسة نفوذهم وسلطتهم في مناصبهم الجديدة وارتكاب مزيد من عمليات الاختفاء القسري والتعذيب

أبرز القيادات الأمنية العسكرية المتورطة بارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي جرى تعيينها في مناصب عليا في عام 2024:

علي مملوك

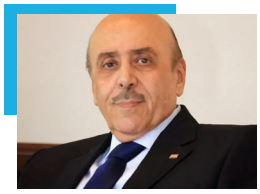

↑ علي مملوك

ضابط برتبة لواء، من أبناء مدينة دمشق، من مواليد عام 1946، شغل منصب رئيس مكتب الأمن الوطني في سوريا منذ عام 2012، وبتاريخ 18/ كانون الثاني/ 2024، تم الإعلان عن تعيينه في منصب مستشار رئيس الجمهورية العربية السورية لشؤون الأمن الوطني في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية

كفاح ملحم

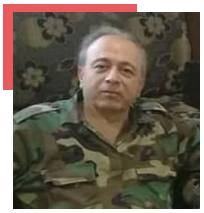

↑ كفاح ملحم

ضابط برتبة لواء ركن، من أبناء قرية جنينة رسلان في ريف محافظة طرطوس، في عام 2014 عُين ملحم رئيساً لفرع المعلومات بشعبة المخابرات العسكرية، وفي تموز/ 2014، تمَّ ترفيعه لرتبة لواء وتعيينه نائباً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية، وفي عام 2019 عين رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، وبتاريخ 18/ كانون الثاني/ 2024، تمَّ الإعلان عن تعيينه في منصب رئيس مكتب الأمن الوطني في سوريا خلفاً للواء علي مملوك

سهيل الحسن

↑ سهيل الحسن

ضابط برتبة لواء، من أبناء قرية بيت عانة في ريف مدينة جبلة في محافظة اللاذقية، قائد الفرقة 25 مهام خاصة التابعة لقوات الجيش السوري، وضابط استخبارات في فرع المخابرات الجوية في مدينة دمشق، وبتاريخ 9/ نيسان/ 2024، تمَّ الإعلان عن تعيينه قائداً للقوات الخاصة في قوات النظام السوري

أكرم علي محمد

↑ أكرم علي محمد

ضابط برتبة لواء، من أبناء قرية حديدة في ريف محافظة حمص، ترأس فرع أمن الدولة في محافظة حلب خلال المدة 2009-2012، وفي عام 2013 ترأس الفرع 255 التابع للمخابرات العامة "أمن الدولة" في مدينة دمشق خلفاً للعميد غسان خليل، وعين رئيساً لفرع أمن الدولة في محافظة طرطوس في عام 2016، وتم ترقيته في بداية عام 2019 من رتبة عميد إلى رتبة لواء، وفي أيار/ 2019، عين في منصب النائب الأول لرئيس إدارة المخابرات العامة في عموم سوريا، وبتاريخ 12/ أيار/ 2024، تمَّ تعيينه محافظاً لمحافظة السويداء والتي تشهد احتجاجات شعبية مناهضة للنظام السوري منذ آب/ 2023.

↑ رضوان علي صقار

رضوان علي صقار

ضابط برتبة عميد ركن، من أبناء قرية جوفين في ريف محافظة طرطوس، شغل سابقاً رئيس فرع المخابرات الجوية في مدينة حماة، وبتاريخ 9/ أيار/ 2024 تم الإعلان عن تعيينه رئيساً لفرع المخابرات الجوية في مدينة حمص

↑ دريد عوض

دريد إسماعيل عوض

ضابط برتبة عقيد ركن، من أبناء بلدة الربيعة في ريف محافظة حماة، شغل سابقاً رئيس قسم الأشغال الناري في قوات الفرقة 25 مهام خاصة، وبتاريخ 9/ أيار/ 2024، تمَّ الإعلان عن تعيينه رئيساً لفرع المخابرات الجوية في مدينة حماة

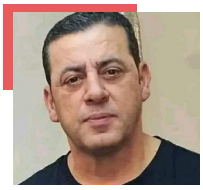

↑ رامي منير إسماعيل

رامي منير إسماعيل

ضابط برتبة عميد ركن، من أبناء محافظة اللاذقية، بتاريخ 9/ أيار/ 2024، تمَّ الإعلان عن تعيينه رئيساً لفرع المخابرات الجوية في المنطقة الساحلية

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- إنَّ هذه البيانات تؤكِّد أنَّ النظام السوري مستمر في عمليات التعذيب بمختلف أشكاله، بدءاً من عملية الاعتقال التعسفي التي تعتبر شكلاً من أشكال التعذيب، حيث تتم بأسلوب أقرب إلى الخطف، ودون مذكرة قضائية، وما يتزامن معها من استخدام للعنف المفرط والضرب بمختلف أشكاله ودرجاته والذي عادةً ما يبدأ منذ اللحظة الأولى للاعتقال ويبقى متواصل طوال مدة الاحتجاز عبر إخضاع المعتقل لظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية وإحالته إلى محاكم استثنائية أمنية تشابه ظروف محاكمتها عمليات التحقيق في الأفرع الأمنية.

- وفقاً لحالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري الموثَّقة لدينا في سوريا من قبل قوات النظام السوري فلا يوجد لدينا أي مؤشر ينفي استمرار النظام السوري في عمليات التعذيب، أو قيامه بأدنى الإجراءات كاستجابة لقرار التدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل منذ صدوره، فضلاً عن استمرار احتجازه لما لا يقل عن 136192 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري ويعانون من التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة له. لم يقم النظام السوري بفتح تحقيق واحد عن اختفاء المواطنين السوريين أو تعذيبهم من قبل قواته، بل إنَّه شرعن "قوانين" تحميهم من العقاب.

التَّوصيات:

محكمة العدل الدولية:

- تعتبر هذه القضية اختبارًا حقيقيًا لمصداقية وسلطة المحكمة الدولية، وتحتم عليها أن تتخذ إجراءات فورية وفعالة للتصدي لهذه الانتهاكات وضمان تحقيق العدالة والمساءلة، لذلك لا بدَّ من اتخاذ كل الإجراءات الممكنة ضد النظام السوري بما في ذلك إصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يطالب بوقف التعذيب المنهجي الذي يشكل جرائم ضد الإنسانية، ويدين انتهاك النظام السوري لقرار محكمة العدل الدولية.
- على المحكمة أن تصدر بياناً تقيّم فيه مدى التزام النظام بالإجراءات المؤقتة التي أصدرتها، وذلك بعد مضي أكثر من 6 أشهر على القرار.
- إصدار إجراءات مؤقتة أكثر صرامة بحقِّ النظام السوري بسبب الدلائل الكثيرة التي تشير إلى عدم التزامه بالإجراءات المؤقتة السابقة.

المجتمع الدولي:

- على كافة الدول الأعضاء في المحكمة -هم جميع دول العالم- قطع كافة أشكال العلاقات السياسية والعسكرية مع النظام السوري إثر خرقه الصارخ لقرار محكمة العدل الدولية.
- اتخاذ إجراءات إضافية ضد النظام السوري، وتكثيف العقوبات لضمان إنصاف الضحايا وحماية حقوق الإنسان في سوريا.
- لا بدَّ من متابعة تنفيذ القرار 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍّ للإخفاء القسري.

- اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ولوضع حدٍّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع، وإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.

إلى النظام السوري:

- الامتثال لقرار محكمة العدل الدولية والتعاون معها وتقديم المتهمين إلى المحاكمة العادلة.
- يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التَّعسفي والإخفاء القسري التي لا تزال مستمرةً حتى الآن بحسب هذا التقرير، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً، وتسليم جثث المعتقلين الذين قتلوا بسبب التعذيب إلى ذويهم.
- الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تمّ احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى وكبار السن، والتَّوقف عن اتخاذ أيٍّ من المعتقلين كرهائن حرب.
- التوقف عن التلاعب ببيانات المختفين قسرياً في السجل المدني، وتسخير أجهزة الدولة لخدمة السياسة الأمنية.

شكر وتقدير

كل الشكر للضحايا وذويهم والشهود والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعَّال في التبليغ عن الانتهاكات الواردة في التقرير، وكل التضامن مع الضحايا المعتقلين والمختفين قسرياً وعائلاتهم.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org